

التدقيق الخارجي هو فحص يتم على يد مكتب مستقل ومختص تعيينه الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات حسب دفتر تحملات دقيق لإبداء رأيه المعلل بشأن نزاهة المعلومات موضوع التدقيق ومطابقتها للقوانين.

ويعتبر أداة لاتخاذ القرار وتمكين المنظم من التدخل للحد من التباين بين المعلومات التي يتلقاها دوريا من المتعهدين (في إطار تتبع التراخيص) والمعلومات الواقعية.

أهداف التدقيق الخارجي

التدقيق هو مهمة داعمة لمهمة التنظيم تمكن من الاستجابة لاحتياجات إعلام محددة. وتعتبره الوكالة أداة لصنع القرار والتفاوض وتتبع المتعهدين. ويسعى التدقيق إلى تحديد مجالات التحسين من خلال إبراز مواطن الخلل وتقييم الفجوات وبالتالي، فالتدقيق مفيد لكل من المنظم والمتعهد.

وتسفر عملية التدقيق على:

- تمكين الوكالة من مجموعة من المعلومات الدقيقة والشاملة تساعد في اتخاذ القرارات بشأن الربط البيئي، والتسعير، وتحليل التنافسية، وتسوية النزاعات والمهام العامة المخولة من الدولة، وغيرها؛
- تمكن المتعهد من مجموعة من التوصيات لتحسين إدارته ورقابته الداخلية.

طبيعة التدقيق الخارجي

يوجد نوعان من التدقيق الخارجي :

- **التدقيق التنظيمي:** ويتعلق الأمر بالمحاسبة التحليلية (محاسبة التكاليف) الخاصة بمتعهدي المواصلات. فوفقا للمقتضيات التنظيمية وخاصة منها المادة 4 من المرسوم رقم 2-97-1026 الصادر في 27 شوال 1418 (25 فبراير 1998) المتعلق بالشروط العامة لاستغلال شبكات المواصلات العامة، حسيما تم تعديله وتتميمه، ينبغي على مستغلي الشبكات العامة للمواصلات مسك محاسبة تحليلية في أجل أقصاه نهاية السنة المحاسبية الثانية تمكن من تحديد التكاليف والعائدات والنتائج الخاصة بكل شبكة مستغلة أو خدمة مقدمة. وتخضع البيانات التوليفية المنبثقة عن هذه المحاسبة التحليلية للتدقيق سنويا على يد هيئة تعيينها الوكالة.
- **التدقيق التشغيلي:** وفقا للمقتضيات التنظيمية، يحق للوكالة أن تقوم بكل تفتيش أو تحقيق تراه ضروريا. ويستجيب هذا التدقيق لاحتياجات محددة وأنية للمنظم يتمثل هدفها في التحقق من الامتثال السليم للالتزامات المتعهدين (على سبيل المثال: الالتزامات فيما يخص الفوترة وتحديد هوية المشتركين في الهاتف النقال واحترام المقتضيات المتعلقة بالعبور الدولي الوارد، الخ).

[Suivi des opérateurs](#) Missions:

All

<https://www.anrt.ma/ar/accordeon/840#comment-0> Source URL: